دروس الأحبة تكتفي بالدلال

عبد الحكيم حيدر

كان لي في الجامعة المصرية زميلةٌ تنافسني منافسة عنيفة، وكنتُ أضمر لها ظلا من البغضاء، لحظ ذلك المرحوم إسماعيل بك رأفت، فدعاني إلى مكتبه، ثم قال: أتعرف معنى «مية» التي تغنّى بها الشعراء؟، فقلت: لا .. قال: «مية» هي الخمر بالفارسية، وأهل فارس يسمّون الخَمّارة «مي خانة»، .. فعرفتُ، يومئذ، أن الأنسة مي معناها المدموزيل صهباء. ويقول أيضا يوسف الحويك، في موضع آخر من الذكرى لمي عن قصة «كنار»، إنه لمّا زار مي، بعد محنتها في سنة 1938، سألها عما إذا كانت تعرفه من قبل؟ فأخذت مي تضحك، ثم قالت: أنتم الرجال بهاليل. .. وأكملت: ألم تكن في مدرسة عينطورة سنة 1903؟ فصادق الحويك على كلامها، فتابعت مي قائلة، وكان لك رفيق هو ابن عمي نعوم زيادة. وأجاب الحويك: نعم هذا بذاته، وعادت مي إلى أسئلتها: أما كانت مراسلات حبّية بين «نعوم وكنار» التلميذة في مدرسة الراهبات المشارفة من مدرستكم؟ فأجاب الحويك: فلنبك أحزان صامتا، وتابعت مي: كنت أعلم أنك أنت الذي يكتب هذه الرسائل لقريبي نعوم، ويجيب نعوم مستسلما: نعم أنا الذي كان يكتب هذه الرسائل، فتطرح مي استفهاما جديدا: ولماذا لم يخطُر لك أن تتحقّق عمن تكون التي أجابت على رسائلك؟

عاشت لم تكره عشّاقها، بل أحيانا أشفقت عليهم وهي مدركةٌ أن لا نفع في محبةٍ يصاحبها شفقة، وعطفت حتى على أصحاب الشأن الرفيع، على الرغم من إدراكها أن المحبة تختلف مع رفعة الشأن، محبة يصاحبها «بعد نظر الروح»، وكأنها كانت تدرك أن الشدائد آتيةٌ مع المحن، واحتالت على أبواب العشق، كي توصد بابها بلطف أمام جلافة الطلب أو القرب، وتركت مساحة ما من الوهم متاحةً لأي زارع ورد يأتي من بعيد، ولو على جناح حلم.

كان الشغف هو بستانها وبستان كتاباتها ووحدتها، وكأنه بستانٌ مهجور تأوي إليه في أوقات الحاجة وإثبات الذات في عالم ملي، بالوهم والمعارك والحروب، كانت فقط تخاتل المرض وتجعل بينه وبينها أشياء مُوارية، وتترك حريرها لحلمها ولنفسها، وأحيانا تخصّ به البعيدين عنها، نكايةً في القرب، حتى ازدادت عقد الحرير طولا حول روحها، وصارت قريبةً من أنياب المرض، وبعيدة عن الجميع. ما زالت مي زيادة مدهشةً في حوالات كتب السيرة، فهل كانت مي تحمّل كل من اقترب منها سرّا يخصّها؟ يخصّها هي وحدها، وهل كانت تدرك أنها تعقد في خيوط الحرير، وأن الحياة دائما، والحكاية أيضا، تستطيع أن تخيط من ذلك الحرير من يعرف أسراره. وأن الأسرار دائما قابلة للتعقيد، حتى وإن حاولنا فكّها، فتترك كل الحرير على حاله، لفطنة من رأى ومن سوف يرى، ومن حكى ومن سوف يحكي أيضا مثل حالنا، نحن الذين لم نذق أي قربٍ ولا أي وصل، سوى وصل الكتب وحرير الخيال.

ما زالت مي تفيض من سنواتنا على سنواتنا من غير أي مناسبةٍ أو حاجة، سوى حاجتنا، وهل هناك أي مناسبةٍ للأحبة، كي يقولوا عن الغزل أو يقترنوا من مواربات الدلال، الغزل، هذا الغرام المكتوم، والذي يصاحب القلوب اللطيفة، وأحيانا ينطق اللسان به، كسرا لزجاج الخجل، وطمعا في القرب، وخصوصا إن تم في وجود الأحبة، أو حتى في غيبتهم، وكثيرا ما يحدُث ذلك، وأحيانا يتم الأنس به في الكتب، بعدما تحول إلى تبر وحكايات. وفي الليل، يتحسّس الكفيف هذا التبر بأصابعه، فيصير كتابة، لا تعرف من أين جاءت ولا كيف.

محكمة دولية لجرائم داعش في العراق

محمد صالح المسفر

من حيث المبدأ، يرحب الكاتب بكل جهد دولي لمحاكمة مجرمي الحروب الأهلية أو العسكرية أينما كانوا، وكذلك مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وفق قرار مجلس الأمن رقم 2379 لعام 2017 وغيره من قرارات دولية. وفي هذا المجال، سيتولى المحامي كريم خان، ذو الجنسية البريطانية، منصبه مدّعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية، في السادس عشر من يونيو/ حزيران المقبل، خلفا لفاتو بنسودا (غامبيا). وكان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، قد عيّن خان، في 2018، مستشارا خاصا لبرأس فريق الأمم المتحدة المكلف بمساعدة الحكومة العراقية للتحقيق، ومساعلة إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بشأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية تم ارتكابها في العراق.

(2)

دعا كريم خان إلى تشكيل محكمة دولية خاصة لمحاسبة أعضاء التنظيم، والاستماع إلى ضحاياهم، على غرار محكمة نورينبرغ التي شكلت لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين عام 1945، من خمسة قضاة من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وفي هذا السياق، تشكّلت محكمة الجنايات الدولية في يوغوسلافيا سابقا عام 1993 من قضاة دوليين، ومحكمة رواندا عام 1994 من 16 قاضيا وتسعة قضاة خاصين تختارهم جميعا الجمعية العامة للأمم المتحدة، وليس بينهم واحدٌ من رواندا. وهناك المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، اختير قضاتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005. وعلى أثر تلك السوابق الدولية، على الأمم المتحدة أن تسلك الطريق نفسه في تشكيل محكمة تختص بجرائم «داعش».

(3)

كي يسود تطبيق مبدأ الشفافية في موضوع جرائم داعش، يقترح الكاتب تعديل اسم المحكمة ليصبح «محكمة جرائم الحرب في العراق منذ عام 2003». وكذلك في هذا الكون يعلم أن احتلال العراق ذلك العام تسبب في ارتكاب أبشع الجرائم الحربية، وجرائم ضد الإنسانية... ومعروف أن «محكمة جرائم الحرب الدولية»، آنفة الذكر، يتعذر عليها طرح مثل هذه المسألة على جدول أعمالها، نظرا إلى أن هذه الحرب شنتها قوات عسكرية مسلحة من دول داخلة العضوية في مجلس الأمن، الولايات المتحدة وبريطانيا

على وجه الخصوص. وعلى ذلك، يقترح الكاتب أن تسمّى «محكمة جرائم الحرب في العراق منذ عام 2014، وهذه سنة انطلاق حرب «داعش» في العراق، بدلا من «محكمة جرائم حرب داعش».

بقاء مسمى المحكمة كما هو اليوم ينطوي على أن المشتهدفين ليسوا كوادر تنظيم داعش وقادته فقط، وإنما في هذه الحالة أهل السنة في العراق، لأن معظم أولئك من هؤلاء، وليس بالضرورة أن يكونوا من أهل العراق الذي تحكمه اليوم حكومة تغلب عليها صفة الطائفة المقيّته، وتهيمن على محافظات/ مناطق الوطن العراقي السنية مليشيات مسلحة طائفية شيعية، فالانبار مثلا تحت هيمنة كتائب حزب الله العراقي في مدرسة الراهبات المشارفة من مدرستكم؟ فأجابت الحويك: فلنبك أحزان صامتا، وتابعت مي: كنت أعلم أنك أنت الذي يكتب هذه الرسائل لقريبي نعوم، ويجيب نعوم مستسلما: نعم أنا الذي كان يكتب هذه الرسائل، فتطرح مي استفهاما جديدا: ولماذا لم يخطُر لك أن تتحقّق عمن تكون التي أجابت على رسائلك؟

عاشت لم تكره عشّاقها، بل أحيانا أشفقت عليهم وهي مدركةٌ أن لا نفع في محبةٍ يصاحبها شفقة، وعطفت حتى على أصحاب الشأن الرفيع، على الرغم من إدراكها أن المحبة تختلف مع رفعة الشأن، محبة يصاحبها «بعد نظر الروح»، وكأنها كانت تدرك أن الشدائد آتيةٌ مع المحن، واحتالت على أبواب العشق، كي توصد بابها بلطف أمام جلافة الطلب أو القرب، وتركت مساحة ما من الوهم متاحةً لأي زارع ورد يأتي من بعيد، ولو على جناح حلم.

كان الشغف هو بستانها وبستان كتاباتها ووحدتها، وكأنه بستانٌ مهجور تأوي إليه في أوقات الحاجة وإثبات الذات في عالم ملي، بالوهم والمعارك والحروب، كانت فقط تخاتل المرض وتجعل بينه وبينها أشياء مُوارية، وتترك حريرها لحلمها ولنفسها، وأحيانا تخصّ به البعيدين عنها، نكايةً في القرب، حتى ازدادت عقد الحرير طولا حول روحها، وصارت قريبةً من أنياب المرض، وبعيدة عن الجميع. ما زالت مي زيادة مدهشةً في حوالات كتب السيرة، فهل كانت مي تحمّل كل من اقترب منها سرّا يخصّها؟ يخصّها هي وحدها، وهل كانت تدرك أنها تعقد في خيوط الحرير، وأن الحياة دائما، والحكاية أيضا، تستطيع أن تخيط من ذلك الحرير من يعرف أسراره. وأن الأسرار دائما قابلة للتعقيد، حتى وإن حاولنا فكّها، فتترك كل الحرير على حاله، لفطنة من رأى ومن سوف يرى، ومن حكى ومن سوف يحكي أيضا مثل حالنا، نحن الذين لم نذق أي قربٍ ولا أي وصل، سوى وصل الكتب وحرير الخيال.

ما زالت مي تفيض من سنواتنا على سنواتنا من غير أي مناسبةٍ أو حاجة، سوى حاجتنا، وهل هناك أي مناسبةٍ للأحبة، كي يقولوا عن الغزل أو يقترنوا من مواربات الدلال، الغزل، هذا الغرام المكتوم، والذي يصاحب القلوب اللطيفة، وأحيانا ينطق اللسان به، كسرا لزجاج الخجل، وطمعا في القرب، وخصوصا إن تم في وجود الأحبة، أو حتى في غيبتهم، وكثيرا ما يحدُث ذلك، وأحيانا يتم الأنس به في الكتب، بعدما تحول إلى تبر وحكايات. وفي الليل، يتحسّس الكفيف هذا التبر بأصابعه، فيصير كتابة، لا تعرف من أين جاءت ولا كيف.

هيئة الانتخابات السورية بين النظام والائتلاف والإدارة الذاتية

حسان الأسود

أعلنت الإدارة الذاتية لمنطقة شمال شرق سورية، المتمثلة بمجلس سورية الديمقراطي (مسد)، على لسان نائب رئيس الهيئة التنفيذية فيها، حكمت حبيب، قبل أيام، في مقابلة أجراها معه موقع «الحل نت»، عن إنشائها مفوضية عليا للانتخابات، تمهيداً لإجراء انتخابات شاملة خلال المرحلة المقبلة في مناطق سيطرتها. وأضاف أنّ "تشكيل مفوضية عليا للانتخابات جاء نتيجة لعمل لجنة المتابعة المنبثقة عن مؤتمر أبناء الجزيرة والفرات التي لا تزال تعقد اجتماعاتها دورياً وبشكل شهري"، مؤكداً أنّ "الانتخابات ستجرى خلال المرحلة المقبلة، بهدف إتاحة الفرصة والدور لمن كان في المنطقة الرمادية للمشاركة في الإدارة الذاتية».

وتأتي الخطوة المتّخذة من الإدارة الذاتية دليلاً واضحاً على أهميّة هذا الملف، مع الأخذ بالاعتبار الظروف المحيطة به، والمسارات الموازية في مناطق سيطرة النظام من جهة، وقوات المعارضة المدعومة من تركيا من جهة ثانية، وقوات هيئة تحرير الشام من جهة ثالثة، وبغضّ النظر عن طريقة إخراجه والآليات تنفيذه ومدى شموله. ولا بدّ من قراءتها ضمن هذا السياق، خصوصاً أنّ تحضيرات نظام الأسد لإجراء انتخابات رئاسة الجمهورية تجرى على قدم وساق في مناطق سيطرته، ولا تقدح في جدّيتها والتي يقصد منها المماطلة كسباً للوقت لا أكثر، خصوصاً وأنّ الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية كان قد أصدر، قبل عدّة أشهر، قراراً مماثلاً بإنشاء مفوضية وطنية للانتخابات، لكنّه ما لبث أن تراجع عن قراره هذا تحت ضغط الشارع الثوري.

وقد يخطر ببال حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام، في مقبل الأيام، أن تعلن عن إنشاء هيئة مشابهة، خصوصاً أنّها تتّبع سياسة تصفير المشكلات مع الأميركيين بالدرجة الأولى. وهذا ما بات واضحاً في المقابلات الصحافية المتكرّرة لقائد الحركة، أبو محمد الجولاني، الذي يعتقد أن من الممكن للمجتمع الدولي قبول وجود إمارة إسلامية معتدلة شمال غرب سورية، إذا ما قبلت أميركا ذلك، وما يشجّعه كثيراً هو التحوّل الكبير في السياسة الأميركية تجاه حركة طالبان. أمّا عقدة كون الديمقراطية كفراً في معتقد الحركة، فهي عقبة صغيرة يمكن تجاوزها، عندما تكون المصلحة السياسية واضحةً لدى قادة هذا التنظيم، فقليل من الديماغوجيا الإعلامية قادر على مسح الشعارات الرنانة ولحس عقول الأتباع.

والانتخابات من أهم الأدوات الدستورية السياسية للتعبير عن الإرادة الشعبية، وفيما يخصّ الملف السوري، ورد ذكرها ضمن قرار مجلس الأمن رقم 2254 إحدى الخطوات النهائية لحلّ الصراع الدائر منذ عشرة أعوام. وتأتي أهميتها بتطبيقها بالترتيب، بعد إنجاز خطوات حسن النية المتعلقة بإطلاق سراح المعتقلين، وبعد تأمين البيئة الآمنة والمحايدة، وبعد تشكيل هيئة الحكم الانتقالي كاملة الصلاحيات، وبعد كتابة الدستور التوافقي. وأكثر من ذلك، يربط جميع القوى الفاعلة بالملف السوري مسألة إعادة الإعمار ورفع العقوبات بموضوع الانتقال السياسي الحقيقي وفق مقرّرات بيان جنيف 1 والقرارات الدولية ذات الصلة، وقد أوضحت الإدارة الأميركية، وكذلك الاتحاد الأوروبي، بصراحة موقفهما الرافض أية انتخابات يجريها نظام الأسد خارج إطار التوافقات الدولية.

استدركت الإدارة الذاتية الخطأ الذي وقعت به قوى الثورة والمعارضة من قبل، عندما تجاهلت أهمية الانتخابات بوصفها أحد أسباب اكتساب الشرعية للسيطرة الفعلية على الأرض. من هنا جاءت خطوتها هذه للبدء بعمليات تحضير واسعة للبنى التحتية الخاصة بالانتخابات، وهذه ستشمل من بين مفرداتها تدريب الكوادر الفنية المختصّة على خوض غمار المراقبة والمتابعة لمجمل مفاصل العملية الانتخابية. وهذه النقطة من أهم النقاط التي لم تستوعبها قوى الثورة والمعارضة السورية، فهي أسيرة شعارات جامدة وخطابات خشبية، وكأنّ سورية لم تنقلب رأساً على عقب خلال الأعوام العشرة المنصرمة.

للعمل على إنجاح الانتخابات، لا بدّ من القيام بتحضيرات كثيرة تبدأ الآن. ولعلّ أهمّ خطوات مشروع انتخابات ناجحة إنجاز بنية تحتية ملائمة، فلا بدّ من أن تتضمّن هذه البنية القواعد الدستورية والقانونية، أي البنية التشريعية اللازمة، من حيث قوانين الانتخابات والأحزاب والإعلام، وغيرها مما يتصل بشكل مباشر بالعملية الانتخابية، وكذلك ترتيب العلاقة بين السلطات التنفيذية والقضائية، وتوزيع الأدوار وإدارة العملية من جهة واحدة مستقلة، وهذا ما تعمل عليه الإدارة الذاتية بشكل ممنهج، فحتى لو خلصت العملية السياسية إلى غير ما ترغب هذه القوى من إعلان دولة مستقلة، أو إقليم منفصل، أو حتى حكم شبه ذاتي، فإنها تكون قد أسست لبنية تحتية قابلة للتطوير ضمن إطار فيدرالية ضيقة، أو حتى لا مركزية إدارية موسّعة.

لن يكون الحل بيد طرف واحد في سورية، لا النظام ولا قوى الثورة ولا قوى وسلطات الأمر الواقع، بل سيكون مشتركاً بينهم جميعاً، وسيكون بالأدوات الشرعية التي يعرفها المجتمع الدولي ويعترف بها، وأهمها الانتخابات. لم تستوعب أغلب قوى الثورة والمعارضة بعد أنّ الأمور لا تأتي بدون مقدمات، وأنّ الانتصارات لا تتحقّق برفع الشعارات فقط من دون امتلاك أسبابها. لم يقتنع فرسان «السوشيال ميديا»، الذين كان لهم، بالمناسبة، الدور الأكبر في تراجع «الائتلاف» عن قراره، بأنّ إنشاء مفوضية وطنية للانتخابات ضرورة ملحّة، وليس ترفاً أو تزيّداً لا طائل منه.

> على الجميع أن يدرك أنّ الزمن الضائع ثمين، ومن يتحضّر باكراً للمشاركة في العملية السياسية سيقطف الثمار الناضجة

(كاتب سوري في برلين)

مسرح اللامعقول السلطوي

ماجد الشيخ

تؤكد السلطة العميقة يوما بعد يوم، عبر إنجاز انقلاباتها على الدولة وحلولها محلها، أنها تذهب عامدةً متعمدة نحو إفشال الدولة، وسلبها مكوناتها السيادية، ورميها على قارعة انتظار إنجاز انهيارها سياسة واقتصادا ومجتمعا، وحينها لا يبقى من شعارات الاستقلال والحرية والسيادة سوى الحطام والانقاض، حتى لم يبق من المسؤولية ولو ذرّة واحدة، لدى من يزعمون أنهم «مسؤولو دولة» سلمت قيادها بفعل الفساد وموبقات النهب والسرقات التي سميت زورا، وبكلمة مخفّفة، «هدرا» موصوفا، إلى شركاء نفعيين وزبائنيين هم عماد السلطة/ الدولة العميقة؛ الذين ارتكبوا جرائم يندى لها الجبين، وهم، على امتداد سنوات الاستبداد وعقوده الطويلة، يواصلون سياسات تلويث الضمائر، ونهب المال العام، واقتطاع المشاعات وأراضي الدولة، وتسجيلها بأسمائهم أو بأسماء شركاء لهم، حتى لم يبق نائب أو وزير إلا وأدخل إلى الحلقة الجهنمية، لقاء صمت زبائني كتوم على ارتكابات «الكبار»، أو مشاركتهم في ارتكاب الكبائر، وتوزيع المغانم والمحاصص فيما بينهم على تملك واستعمالك كل ما طاولته وتطاوله أياديهم من أموال الدولة وعقاراتها المنهوبة.

لم يعد هذا كله من قبيل سر الأسرار، فالمحاكيم وكوارث الفساد والإفساد التي تترى، ولا يتحمّل مسؤوليتها أحد، بل يتهرّب الجميع من تداعيات عدم المسؤولية الناتجة عن إهمال ربما متعمد أو غير متعمد، وكلها مؤشّرات على انهيار القيم وغياب الأخلاقيات، وعدم تفعيل أجهزة الرقابة والمحاسبة ومؤسساتها، وانعدام حس العدالة لدى من يفترض بهم تحقيق العدالة، حين يجري تسييس القضاء وإلحاق شلل ونحل من القضاة بسلك السلطة/ الدولة العميقة، بغرض رفع المسؤولية عمّن هو المسؤول الحقيقي عن هذه المصيبة أو تلك، ولأهداف لم تعد خافية على الناس العاديين.

في السلطويات الاستبدادية القائمة في بلادنا، لم تصل قضيةٌ من القضايا، أو فضيحة من الفضائح، أو جريمة من الجرائم، التي تهم الرأي العام، إلى خواتيمها المفترضة، حيث التسييس السلطوي يقطع الطريق على استكمال أي تحقيق في أي قضية، حين تكون السلطة بأي المتهمة أو هي الفاعلة، أو حين يكون المقرّبون منها هم الفاعلون أو المتسبّبون بهذه الجريمة أو تلك، وذلك في غيبة تفعيل قوانين الحساب والعقاب أو تطبيقها، وغياب من يفترض أنهم مراقبو التشريعات والقوانين، وعدم ماتبعتهم أي قضية من القضايا، طالما أن السلطة، أو بعض أطرافها المتنفذين، هي المتهمة فيها، فيجري استبعاد القضاء عذلك عن المتابعة، كما يجري استبعاد المشرّعين عن القيام بدورهم، ليقف الدستور والقوانين الدستورية عاجزةً عن القيام بوظائفها ومهامها المنوطة بها، حين يتعلق الأمر بمصالح شخصية وزبائنية وسمسرات لا حصر لها.

ليس من العجب أن تواصل السلطة ارتكاباتها وهي تقود إدارات الدولة، جاعلة منها حكما وحكومة سلطوية موصوفة، بل أكثر حين يتحوّل الاستبداد إلى نوع من التنميط الديكتاتوري؛ سواء كان الحاكم السلطوي فردا، أو جماعة مافيوية تلتف حول ذاك الحاكم، مشكّلة تلك البطانة النفعية المستفيدة من كونها سلطة دولةٍ مضاعة، تحوّلت مع أدوات السلطوية الحاكمة إلى سلطة عميقة، هي السلطة ذاتها، الخارجة من الدولة وعنها وعليها، في تنميط معياري للدولة العميقة، كما أضحت عليها اليوم دول الرسميات العربية وأشباهها في العالم الثالث والرابع والخامس، وحيث ينعدم وجود الدولة من الأساس؛ ليس في عالمنا المعاصر اليوم، بل بدأت منذ قيام العالم القديم منذ ما قبل الميلاد، حين أسّس الكاتب الروماني وخطيب روما المميز، ماركوس توليوس شيشرون، لنظرته ونظريته عن المجتمع البشري، وطبائع القوة والسيطرة وتراتبية الهيمنة، وصولا إلى الحاكم والسلطة السياسية التي تتعيش على حساب الجميع؛ ذلك من قبيل: الفقير يعمل، الغني يستغل الفقير، الجندي يدافع عن الاثنين، المواطن يدفع للثلاثة، الكسول يعتمد على الأربعة، السكّير يشرب من أجل الخمسة، مدير البنك يسرق الستة، المحامي يغش السبعة، الطبيب يقتل الثمانية، حفار القبور يدفن التسعة، رجل السياسة يعيش من العشرة.

يمثل هذا التسلسل التراتبي كتبت السلطة، منتخبة وغير منتخبة، سلسلة حكاياتها وسرديّاتها، جاعلةً من الدولة مسرحها الدامي، مسرح سلوكها اللاعقلاني، القادر دائما، وفي كل حين، على تدوير الزوايا وصناعة المستحيل، طالما أن الأمر يتعلق بمصالح مافياتها الشخصية والجماعية، وفي عزلة تامة عن المجتمع والمصالح العامة، تلك التي يجري انتهاكها في غفلةٍ من الناس؛ وحتى في أوقات «الصحوة»، لا تجد السلطة مناصا من مواصلة ارتكاباتها كما في السابق، وذلك تحت شعارات الدفاع عن حقوق الطائفة والمذهب والإرث العائلي أو الأسري، والاتّجار بحقوق الفقراء والمحرومين؛ ذلك كله بهدف استمرار السلطة في أيدي من جعلوا منها مهنةً لهم، يجري توريثها للأبناء وللأحفاد إن أمكن، على اعتبار أن بيوت السياسيين يجب أن تظلّ «مفتوحة» ولا ينبغي إغلاقها، وإلا أصبح السياسي عاطلا من السلطة ومرتبطا خارجها، وهو المخلوق وفي فمه ملعقة من ذهب السلطة» السلطة التي تبيض ذهبا حقيقيا للبيوتات السلطوية الخارجة عن إرادة الناس، وهي التي لم تأت أصلا بإراداتهم الحقيقية الحرة.

يشتغل مسرح اللامعقول السلطوي في بلادنا، بكل وقاحة وصفاقة، «سياسيون» بلا سياسة، وسلطويون لا يريدون لذواتهم الأنانية والنرجسية كامل السلطة، وكل ما ينتج عنها من مغانم وأسلاب وهبات وسرقات. وحين تقع واقعات الجرائم التي يروح ضحيتها أناس، ويكون أمن البلاد والعباد عرضةً للأخطار، وقد وقعت عديد من هذه الأخطار فعليا، وراح ضحيتها مواطنون أبرياء، يرفض سلطويونا أن توجّه سهام المسؤولية تجاههم، بل تجدهم يقاتلون ويناطحون من أجل عدم تحميلهم المسؤولية عما هم مسؤولون عنه أصلا، فلا يتحرّكون ولا يحرّكون سوى سواكن من يستطيع إبعاد المغارم عنهم، فلا استقالات ولا إقالات كما في كل بلاد العالم التي تحترم فيها كرامات الناس وحقوقها دفاعا عن قيم المواطنة، لا عن مثالب السلطة ومقالبها، فيجري البحث دائما عمّن يخرج الجناة والمجرمون من دائرة الاتهام، وبالتالي من دائرة المحاكمة، لتسجل القضايا دائما ضد مجهول لتحفظ في ملفات القضاء، مع أن الجناة والمجرمين «أشهر من نار على علم» كما يقال.

لماذا لا يعد تقصير أهل السلطة في كل ما تسبب ويتسبب بكل تلك الجنايات والجرائم والارتكابات الموصوفة؛ اعتداءات على كيان الدولة والمجتمع والمصالح العامة؟ ولماذا لا تعد الرشى المالية وغيرها سببا أو أسبابا كافية، للتدليل على المجرمين الحقيقيين، الذين بتقصيرهم، وبالرشى التي يدفعونها أو يتلقونها، يكونون قد ساهموا إسهاما فعالا بتفجير هنا وبعمليات إرهابية هناك، وبقتل أبرياء في الشوارع والقطارات، فمن يتحمّل مسؤولية كل هذا الذي جرى في لبنان وفي مصر وفي سورية وفي العراق، وفي غيرها من بلاد التحلل من الدولة وأمنها الوطني/ القومي واستقلالها وسيادتها، ومن يتحمّل، في النهاية، المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عما وقع وبقع من انتهاكات وجرائم ضد المصالح العامة؟ أليست السلطات الحاكمة في مثل هذه البلدان هي المسؤولة مسؤولية مباشرة عما ارتكب من أفعال جرمية؟ أم أن «الحق على الطليان» دائما، ويا دار ما دخلك شر، في حين أن الشر كامنٌ في كل المواقع السلطوية التي تستمر في تجاهل مسؤوليتها عما جرى ويجري، في عناد مفضوح لروح مسؤولية يفتقدها اليوم بالمطلق المسرح السلطوي القائم في بلاد العجائب والطائفية والمذهبية عابرة حدود الأوطان، المحمولة على أكف تدخلات إقليمية ودولية، داعمة وراعية ومساندة لشلل وملي‍شيات منظومة مافيات العسس البوليسية في الدواخل الوطنية.

> في السلطويات الاستبدادية القائمة في بلادنا، لم تصل قضيةٌ، أو فضيحة، أو جريمة من الجرائم، التي تهم الرأي العام، إلى خواتيمها المفترضة

(كاتب فلسطيني في بيروت)

كلمات في طريقها إلى خسارة معناها

دلال البزري

لا يمرّ يوم، بل لا تمرّ ساعة، من دون أن تطنّ تلك الكلمات في آذاننا عن لبنان: انهيار، انفجار، ارتطام، مجهول، قعر، ضياع، خراب، جحيم، سقوط، حرب أهلية، مأساة، زلزال، تابوتانيك (الباخرة)، مجاعة، مهوار، كارثة، نفقٌ أسود.. وإذا وضعتَ هذه الكلمات في "سياقها التاريخي" ونظرتَ إلى تحتها حيث تحصل الأفعال، حيث تكون الحياة اليومية والعادية، سوف تحسّ بشيء من السينمائية. إذ تدبو هذه الكلمات غير المخدّة وكأنها الموسيقى التصويرية لوقائع حاصلة أيضاً كل ساعة، وبوتيرة أسرع من الكلمات. وقائع التجارات بين المواطنين في المتاجر، وبينهم وبين أصحابها وموظفيها، وأحياناً إطلاق رصاص وجرحى، من أجل: كيس سكّر أو حليب مجفّف، أو كرتونة بيض أو قنينة زيت. من فوق، تُطلق الكلمات كموسيقى تصويرية، ومن تحت، تُلتقط المشاهد المناسبة لها، والمتناغمة معها. طبعاً يمكن التبحّر بأفعال الأفراد الذين من تحت، بحياتهم، وبما يطرأ عليها من عوامل الهوان، والتقصير، والفقر، والجوع.. إلخ. لكن هذه الوقائع ليست كلها مسجّلة على «يوتيوب»، ولا تصل إلى الأعداد الغفيرة. والمشهد، في هذه الناحية، يُختصر هكذا: أصوات عالية، تنشر بتلك الكلمات، بلهجة الهلع، على الأرجح، بين ونساء "يترجمون" هذه الموسيقى، يفسّرونها، بما يتعرّضون له يومياً من بهْدلة وفقر وجوع .. إلخ.

والعجيب في هذه الكلمات أنها لم تعُد تقتصر على الإعلام أو الصحافة، ذوي الأجندات، أو من دونها. ولا على المواطن البسيط صاحب البوستات. إنما صارت من صميم السنة السياسيين الحاكمين، اللامبالين، المنشغلين بوشواش واحد، هو حصتهم، غنيمتهم. هؤلاء أيضاً صاروا يتكلمون عن زلزال وتابوتانيك وانهيار .. إلخ. بوتائر مختلفة، بوجوه متشابهة، كالحة، وأحياناً بطرائف سمجة، وبعضها بائت، مثل مطالبة نائب معروفٍ بحجم سلطته بأن يستقيل جميع النواب، بمن فيهم هو، وأن يذهبوا إلى بيوتهم، لأنهم فاشلون، لن يصلحوا ولن يبادروا، ولا من يحزنون. وبعد هذه الكلمات مباشرةً، ماذا يفعل النائب الكريم؟ يعود إلى مكتبه كأنه لم يقلّها (مثلما كان يفعل هو وزملاؤه أيضاً في الأيام الخوالي، عندما كان يتّصل صفة المواطن البسيط ويسال باستنكار شديد «أين هي الدولة؟!»). أو طرفة أخرى، لا تقلّ استهتاراً بالكلمات: قول رئيس الجمهورية إنه قال لزوجته ناديا ذات يوم «ليتني ورثتُ بستان جدّي، ولا عملتُ رئيس جمهورية»، مضحكة هذه الطرفة، وفيها «براءة» الزاهد بالكرسي.

هل هم مجرّد خرْفانين، أم أنهم يحسبون كلماتهم حساباً دقيقاً؟ أي، هل هم يعون ماذا يقولون؟ الأرجح أن نعم، بعون وبالفون هذا الوعي. مثلهم مثل بقية «زمالئهم» من الحكام المداومين على عَلْك هذه الكلمات، عبر تويتر، أو فيسبوك، أو تصريح، أو بيان...؟ فانهكوا هذه الكلمات وحوّلوها إلى كليشيهات، أو حوّلوها إلى غيوم سوداء تلقي بظلالها على المناخ، على الأرْجَة، بينهم وبينه. على اللغة والمواقف. مناخ مظلم، ثقيل، عاصف، لا ينتظر فيه المنْصِفون تحت قبّته إلا شيء يشبه يوم القيامة. والأرجح أن نعم: السياسيون الحاكمون، مهما بلغت درجة خلافاتهم وائتلافاتهم، فهموا أن النطق بالكلمات إياها، عند كل لحظة، في كل بيان، أو رسالة، له ثمار مباشرة، نوع من أنواع الكنز الذي يحلم به واحد منهم، بحسب درجته أو حجم حصته.

الآن، تحت هذا المناخ المصنوع من تلك الكلمات، ماذا يريد "المسؤولون" المرْدون لها أن نفهم منها؟ بهذه الكلمات التي أصبحت بديهيات، عن زلزال وتابوتانيك وانهيار.. يريدون أن يزايدوا علينا. نحن المواطنين البسطاء، المتضرّرين المباشرين من حكمهم، والزهقانين من لاسياستهم، والطافشين إلى بعيد لو قدروا.. يريدون أن يقنعوننا بأنهم صنيع هم الحكام، ولكنهم أيضاً بيادقنا .. لا تأخذوا عنهم الفكرة الغلط. بترداد هذه الكلمات، يفهمون أنهم يشعرون ويرصدون ويتوقعون. مهمومون مكتئبون. يعلمون أن هذه الكلمات لا تخرج من قلبهم، وأنهم يكذبون. لكنهم لا يأبهون. لأنهم بحاجةٍ إلى كلمات «منتجة» ذات وظيفة، تملأ فراغ جعبتهم من الخيال والمبادرات. ويفترضون أنهم بذلك يطمئنون المواطن البسيط بأن «الحال واحد» بينهم وبينه.

ولكن من جهة أخرى، نحن الذين ذهبنا بعيداً بالكلام المعسول عن كوننا شعب «فيْنيق»، لا تسْقطه أعاصير، ولا تهزّه كوارث، ينهض من الموت كل مرة، إلى هنالك من أهازيج كبرنا عليها وصدّقناها. تريدنا هذه الكلمات أن نغْدو على الزلزال وتابوتانيك والانهيار... كما سبق وتيْقنا مع ما سبقها من مِحَن. أن تكون غزارة كل هذه الكلمات تهيئةً لنا لمزيد من القساوة، والجوع. شيء يشبه الإعدام النفسي، أو تدريب على الشدائد. بل عودة اللبناني إلى أصالته، إلى طائره المقدّس، الفيْنيق. أي أن المطلوب من هذه الكلمات أن تتكثّف مع المصائب المقبلة، المتدرّجة سريعاً نحونا.

> باي كلمات نصف خسائرنا، بعدما فقدت الكلمات معانيها...؟

(كاتبة لبنانية)

المؤامرة والمغامرة في قضية الأمير حمزة

ياسر أبو هلالة

حيرة شديدة عاشها الأردنيون، ومن يتابعون الشأن الأردني، هل ما جرى ثورة إصلاحية تنحاز لهموم الناس يقودها الأمير حمزة؟ أم صراع على النفوذ في الأسرة المالكة؟ أم محاولة انقلابية ومؤامرة خارجية؟ ومع كل بيان رسمي وتسريب إخباري، تزداد الحيرة وتشوّش الرؤية. وفوق ذلك، هل ستسهم هذه القضية في مزيد من تراجع الحريات العامة وتعميق الأزمة الاقتصادية؟ خصوصا في ظل منع النشر في القضية، وحظر تطبيق «كلوب هاوس» وتشديد القبضة الأمنية.

جاءت القضية في ذروة سخط اجتماعي، فالأزمة الاقتصادية طحنت الأردنيين. وترهّل أداء الدولة بلغ مداه، وهو ما عبّرت عنه حادثة وفاة أردنيين اختناقا في مستشفى السلط. والقبضة الأمنية تعزّزت إلى درجةٍ أغلقت الفضاء العام، بطش بنقابة المعلمين، أكبر النقابات التي تحظى بتعاطف شعبي واسع، استقواء على أحزاب المعارضة إلى درجة تنسيب وزير الشؤون السياسية بحل حزب الشراكة والإنقاذ، لسبب لا يعقل من تفاهته، وهو عدم تصديق عقد إيجار مبناه. وغابت الثقة في مجلس النواب، بسبب عدم نزاهة القوانين والإجراءات التي «تهندس» خريطة المجلس مسبقا، وتحوّله إلى ذراع لمن هندسوه.

التقط الأمير البالغ 41 عاما هذه الأجواء، وتصدّر المشهد بوصفه معارضا ما يجري. لم يكتف بالمجاهرة في مواقفه في أحاديث عامة وتغريدات، بدأ تحرّكا في معاقل النظام. هذا تجاوزٌ لخطوط حمراء، لم يجرؤ أمير عليه خلال مائة عام من تأسيس الدولة. والدستور الأردني يسمح لكل مواطن بالاعتراض على سياسة الملك «أوامر الملك الشفوية والخطيّة لا تعفي الوزراء من مسؤولياتهم»، وحكومة الملك يمكن لنواب الأمة طرح الثقة بها، وإسقاطها كلها، أو إسقاط وزراء فيها واستجوابهم. وهذا حصل: سقطت حكومة سمير الرفاعي الجد بالتصويت، واستقال طاهر المصري بعد توقيع عريضة نيابية تطرح الثقة فيه. ما لم يحصل خلال مئوية الدولة أن يعترض أميرٌ على سياسة الملك.

عندما يعترض أميرٌ من الأسرة المالكة، وولي عه

ماذا لو قلّدت تركيا إيران... صينياً؟

سمير صالحة

وقّع وزير الخارجية الإيراني، جواد ظريف، ونظيره الصيني، وانغ يي، على «وثيقة برنامج التعاون الشامل» بين البلدين، لتعزيز الروابط والعلاقات، ولرسم آفاق التعاون بينهما. تفيد المعلومات بأن هذه التفاهمات الصينية الإيرانية الجديدة ستكون لمدة 25 عاماً، وستصل قيمتها إلى 400 مليار دولار في حقول الطاقة والتكنولوجيا والتعاون العسكري. وقد جاءت فيما كانت الإدارة الأميركية الجديدة تستعد مع حلفائها للتصعيد ضد ايران والصين أنباء التفاهمات الصينية الإيرانية التي سيكون بين أهدافها تحصين المواقع في أكثر من بقعة جغرافية، بما يطاول مباشرة مصالح واشنطن وعواصم إقليمية عديدة ونفوذها.

يتابع الداخل التركي هذه التطورات عن قرب، خصوصاً فحوى الوثيقة الاستراتيجية الصينية الإيرانية، لمعرفة ما ستقدمه للجانبين، وارتداداتها على مصالح تركيا في المنطقة. الهدف التركي هو ليس الاستعداد لجار إيراني إقليمي جديد، بقدر ما هو معرفة فرص تركيا بتوقيع اتفاقية مماثلة عند الضرورة، للخروج من اختبار العلاقات التركية الأوروبية والتركية الأميركية الذي بدأ يتحول إلى عبء استراتيجي في العامين الأخيرين تحديداً.

توسّع التعاون الاستثماري بين أنقرة وبكين منذ عام 2002، من خلال تنفيذ شركات صينية مشاريع استراتيجية عديدة في تركيا، فقد سعت أنقرة إلى الاستفادة من القروض الميسّرة التي تقدمها بكين، في مقابل إنجاز الشركات الصينية عديداً من مشاريع البنية التحتية التركية، مثل تشييد خط القطار السريع بين أنقرة وإسطنبول، ومشاريع الطاقة المتجدّدة والأنفاق الضخمة. ويشكّل مشروع طريق الحرير الصيني اليوم فرصة ذهبية لتركيا من أجل تطوير علاقاتها التجارية مع الصين التي تريد أيضاً الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي تحتله تركيا وسط هذا الطريق بين الصين شرقاً وبريطانيا غرباً. وقد شاركت تركيا في المشروع، من خلال المساهمة في بناء خط سكة حديد، يبدأ من العاصمة الأذربيجانية باكو، مروراً بجورجيا إلى شرق تركيا. ولم يتوقف التنسيق في مجال التصنيع الحربي والتكنولوجي والاتصالات. كما أن هناك خططاً للتعاون النووي مع الصين، من خلال بناء محطة نووية صينية في منطقة تراقيا التركية الحدودية مع اليونان. وأسباب التعاون التركي الصيني وفرصه موجودة إذاً، فما الذي يحول دون تفكير تركيا باتفاقياتٍ مشابهة، بعيدة المدى مع الصين. حرام على تركيا، حلال على إيران وغيرها من العواصم العربية والأوروبية وإسرائيل التي وقعت عشرات من العقود الاستراتيجية مع بكين؟

تتقاطع أسباب توقيع إيران الاتفاقية الصينية، في مواد كثيرة فيها، مع الأسباب التي قد تدفع أنقرة نحو قبول اتفاقية مشابهة. لا بل ستكون العقود والاتفاقيات بين بكين وأنقرة أسهل وأوسع من التفاهمات الصينية الإيرانية، لأن وضع تركيا الإقليمي يختلف كلياً عن وضع إيران اليوم، ولأن أنقرة ستكون أكثر قيمة وأهمية للطرف الصيني، بسبب الموقع الجيو سياسي والجيو استراتيجي لتركيا.

لا تتطلّع أنقرة إلى استهداف المصالح الغربية، أو تطمح، مثل إيران، إلى أن يؤدّي انفتاحها على الصين إلى الدخول في مواجهة مع نفوذ الولايات المتحدة أو مصالحها في المنطقة، لكنها لن تتردّد في الذهاب حتى النهاية وراء حماية مصالحها، إذا ما شعرت بأنها ستكون مهدّدة نتيجة تقارب أميركي أوروبي إقليمي تحت أكثر من قناع. لا تريد تركيا القطيعة مع الغرب، لكنها إذا ما شعرت بأنه سيحاول التلاعب بحسن نياتها، وتقديم مصالحه دائماً على ما تريده، وتطالب به، فهي ستبحث من دون تردّد عن الخيارات الاستراتيجية البديلة، والسيناريو الصيني أحدها اليوم.

حتماً، لن يتحوّل التقارب التركي الصيني إلى حلف ثنائي أو ثلاثي مع إيران ضد الغرب، لأكثر من سبب سياسي عقائدي اجتماعي، فتركيا تعرف تماماً حجم التوغل الإيراني في الملفات السورية والعراقية واللبنانية ضدها، وتتابع عن قرب التنسيق الإيراني مع المجموعات التابعة لحزب العمال الكردستاني في قنديل وسنجار، وتعرف أن أي انفتاح استراتيجي على إيران سينسف كل جهود المصالحة والتطبيع مع العواصم العربية، وسينهي الغزل التركي الإسرائيلي، ويعرّض العلاقات الاقتصادية التركية الغربية للخطر، لكن دوافع أنقرة لعقد اتفاقية استراتيجية مع بكين كثيرة، ولا تختلف كثيراً عن أسباب التقارب الصيني الإيراني، ويتقدّمها الصعود والتمدد الإيرانيان باتجاه ساحات رمادية متداخلة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، وكذلك التوتر التركي الغربي المهدّد بالتحول إلى اصطفاف في خنادق مواجهة سياسية واقتصادية وأمنية عديدة.

هل تقلد تركيا إيران... صينياً؟ نعم، إذا ما وجدت أن مصالحها الاقتصادية والتجارية ستكون أفضل، وستساعدها على التخلص من أزماتها الحالية. وإذا ما اكتشفت أن شراكتها الإقليمية مع الصين ستتمدد وستنتشر في أكثر من بقعة جغرافية، وأن التنسيق التركي الصيني سيلتقي عند التنسيق التركي الروسي الاستراتيجي تحت سقف اقتصادي تجاري إنمائي مشترك، وأن المظلة الصينية، بعد الروسية، ستقدم لها الفرص الاقتصادية والاستراتيجية التي تبحث عنها في مناطق يحاول بعضهم إعادة رسم توازناتها على حساب أنقرة ونفوذها ودورها.

وإذا ما واصلت الإدارة الأميركية الجديدة سياسة التجاهل والتمنع والتهميش ضد تركيا، ومحاولات تضييق الخناق عليها في ملفاتٍ سياسية وأمنية واقتصادية تقوي نفوذ منافسيها وخصومها على حسابها إقليمياً. وإذا ما تأكّد لها أن المجموعة الأوروبية دخلت مجدّداً تحت العباءة الأميركية في مشروعٍ يستبعد النفوذ والدور الإقليمي التركي، لصالح لاعبين آخرين، مثل إسرائيل واليونان ومصر، وأن فرص الحلم بالعضوية في الاتحاد الأوروبي تراجعت لصالح اصطفاف غربي ضد مصالح أنقرة، كما الحال في ليبيا وشرق المتوسط وأفريقيا وجنوب القوقاز. وإذا ما وصلت إلى قناعة أن إسرائيل ستخرج الرابح الأول، وعلى حساب النفوذ التركي، وسط التموضع الإقليمي الجديد الذي قد يُجلس تل أبيب في مركز القيادة والإشراف تحت ذريعة مواجهة المشروع الإيراني. وإذا ما حسمت موقفها حول أن واشنطن وعواصم أوروبية رئيسة قرّرت الانحياز إلى الجانب اليوناني في صراع النفوذ البحري في إيجه وشرق المتوسط وملف جزيرة قبرص. وإذا ما تأكد لأنقرة أن إيران ستخرج في الأشهر القليلة المقبلة أقوى مما كانت عليه في ملفات أمنية استراتيجية بدعم روسي صيني، يقود إلى تراجع الثقل التركي الإقليمي.

> التنسيق التركي الصيني سيلتقي عند التنسيق التركي الروسي الاستراتيجي تحت سقف اقتصادي تجاري إنمائي مشترك
>
> لن يتحوّل التقارب التركي الصيني إلى حلف ثنائي أو ثلاثي مع إيران ضد الغرب، لأكثر من سبب سياسي عقائدي اجتماعي

وإذا ما بقي حزب العدالة والتنمية في السلطة حقبة جديدة بعد عام 2023 الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التي سيسبقها عامان من عملية خلط الأوراق في السياسات التركية الداخلية والخارجية. وهناك مؤشّرات كثيرة اليوم تعكس حقيقة أن الأمور تتقدم بهذا الاتجاه. وقد فرضت واشنطن عقوبات وخطوات تصعيدية كثيرة ضد أنقرة، نتيجة شرائها منظومة الصواريخ الروسية إس 400، كما أبعدت تركيا عن برنامج المقاتلة إف 35. ولم تتراجع أنقرة أو تبدل من مواقفها وخياراتها حيال موسكو. والعكس كان الصحيح، لناحية رفع مستوى التنسيق الاستراتيجي في جنوب القوقاز والبلقان، وزيادة التعاون في مجال الطاقة لنقل الغاز الروسي إلى تركيا وجنوب شرق أوروبا، فما الذي ستفعله واشنطن أمام سيناريو تقارب تركي صيني، في ملفات اقتصادية وعسكرية واستراتيجية، قد يتحوّل إلى تنسيق ثلاثي، يضم روسيا أيضاً؟ ستكون مشكلة واشنطن أكبر في المرحلة المقبلة. لقد حاولت الاستخفاف بالتعاون الصيني الروسي، وتغاضت عن التقارب والانفتاح الصيني العربي والصيني الإسرائيلي، وتريد اليوم معارضة أي تقارب صيني إيراني، فما الذي ستفعله إذا ما حدث التنسيق الصيني التركي الاستراتيجي في ملفات تعني أميركا في أكثر من مكان؟ ما ينسف كل هذه السيناريوهات الإيرانية التركية الحالمة مع الصين العروض التي قد تقدّمها واشنطن لبكين مباشرة، في ملفات خلاف وتباعد كثيرة. ولكن الإدارة الأميركية تدرك أكثر من غيرها أن العقبة الروسية لا يمكن تجاوزها بسهولة لتسجيل أي اختراق من هذا النوع.

(كاتب وأستاذ جامعي تركي)

وسائل التواصل وصناعة الاكتئاب وتدني تقدير الذات

نجلاء محفوظ

يختار كثيرون، من الجنسين، وفي كل الأعمار، الهروب من مشكلاتهم ومن الوحدة، وأحياناً من الاكتئاب، بإلقاء أنفسهم في وسائل التواصل الاجتماعي، بحثاً عن الاهتمام أو الحب، وربما التعويض عما يفتقدونه مع شركاء الحياة. ويثبت الواقع والدراسات أن وسائل التواصل الاجتماعي ساهمت «بضراوة» في زيادة معدلات الاكتئاب. فيما لا يُنكر أن لها دوراً إيجابياً؛ كتحقيق «بعض» التواصل الإيجابي مع الأصدقاء والأهل المغتربين، ومتابعة سريعة لما يحدث في العالم مع بعض الفوائد بالتعليم والتسويق وغيرها. والمؤكّد أنها كالرمال الناعمة التي «تجذب» من يختار التعامل معها، باعتبارها منفذاً للتنفيس وللأمان وللشعور بالذات؛ «فتبتلعه» بقسوة، ولا يتنبه لذلك، وكثيراً ما يرفض التنبه، ويقاوم النصائح التي تحذّره من الإفراط في التعامل معها. وقد يعادي من ينصحه، وربما اتهمه «بالغيرة» من وجوده الزائد على منصات التواصل الاجتماعي.

تمنح هذه الوسائل مستخدمها شعوراً «زائفاً» بالسيطرة؛ فهو يستطيع وقتما يرغب كتابة ما يشاء باسمه، أو باسم مستعار، رأيه بكل ما في الحياة، بدءاً بأنواع الطعام ومروراً بالمسلسلات التليفزيونية والمباريات، وانتهاءً بالأحداث السياسية في بلده وفي العالم، وهي سيطرة زائفة، لأنها بلا نتائج «ملموسة» على أرض الواقع، وكثيراً ما تدفع بعضهم إلى تبنّي آراء تخالف معتقداتهم، سعياً وراء حصد الإعجاب، أو جلباً لمناقشاتٍ وسجالاتٍ «يسعدون» بها بعض الوقت، لأنها تمنحهم الشعور بالأهمية. وكما قال أحدهم: لا يهمني أن يشتمني الآخرون أو يمتدحوني؛ فالأهم أن أكون موجوداً (!). وفاته أن الوجود «الذكي» والإيجابي بالحياة لا بد أن يرتبط بالكيف وليس بالكم، وأن يضيف لصاحبه ولا يخصم منه، ويتحقق به ويتنفس التقدير «الحقيقي» لذاته، وينمو داخله ولو ببطء، ولا يكون مثل قرص الفوّار الذي ينتهي فورانه بعد ذوبان القرص.

من «يفتش» عن تقدير نفسه بفعل المستحيل لحصد الإعجاب عبر وسائل التواصل الاجتماعي يشعر بمتعة «مؤقتة»، يعقبها إجهاد نفسي وذهني؛ فسرعان ما يواصل «اللهاث» للبحث عن الجديد لإرضاء متابعيه الذين يثق بأنهم لا يخلصون له، ويعتبرونه «شيئاً» للتسلية؛ فهو مجرّد اسم أضافوه إلى صفحاتهم أو تابعوه، ولا يعنيهم أمره بشيء، لذا يبالغون بالتعاطف «الكاذب» معه عندما يكتب للتنفيس. ولا يعرف أنه «يعرّي» نفسه نفسياً وعاطفياً أمام الجميع، وأن هناك من قد يستغله (والكلام للجنسين). والأسوأ أنه يظهر نقاط ضعفه للملأ، ما يجعله لا يرغب في مقاومتها، وقد يصل به الأمر إلى الاعتزاز بها وكأنها مزايا وليست ضعفاً يجب الانتباه إليه، وعدم السماح له بالسيطرة على حياته.

يستمد بعضهم، من الجنسين، تقديره لنفسه، مما يحصد من اهتمام بوسائل التواصل الاجتماعي. ولا يقتصر ذلك على «الإفراط» في نشر صور «السيلفي» بأوضاع مبتكرة، ولا في أماكن التنزه، وبتناول الطعام الفاخر، ويشمل أيضاً الحكايات الشخصية جداً، وبعضها يضم مبالغات وحكايات مختلقة؛ رغبةً بلفت الأنظار، ويفوز بها أحياناً ويفشل مرّات؛ وتتراكم «خيبات» الأمل وتزرع المرارة، وترسخ بذور الاكتئاب الخفي، وتدفع صاحبها إلى مزيدٍ من «التعرّي النفسي» وبعثرة أسراره الخاصة؛ وكأنه يدور في دائرة «لعينة»، أو كأنه «سيزيف» الذي حلت عليه اللعنة بحمل صخرةٍ إلى أعلى، ثم الهبوط بها، وتكرار ذلك، ما يستنزفه نفسياً وجسدياً.

نعرف جميعنا من تغيرت علاقاتهم بشركاء الحياة بعد «استغراقهم» في وسائل التواصل الاجتماعي؛ فبعضهم اكتفى بما «يراه» إشباعاً نفسياً من هذه الوسائل، وقلل علاقاته الاجتماعية إلى أقل ما يمكنه؛ وخسر «الونس» الحقيقي، واكتفى بقشور العلاقات، وربما وجدها مجانيةً بلا مسؤوليات، وهذا خطأ شائع؛ فلا شيء في الحياة مجاني. ومن يكتفي بالتواصل غير الواقعي يتناسى أنه يدفع ثمناً غالياً، وهو جزء من عمره، ولن يعوضه مقابل كلمات مجاملة «يلقيها» بعضهم له في أثناء أوقات فراغهم.

هناك من لا يكتفي «بتوقع» الفوز بتعاملاتٍ أفضل من شركاء حياته في الأسرة وفي العمل، لتزايد وجوده في وسائل التواصل الاجتماعي؛ بل «يطالبهم» بذلك وكأنه أصبح نجم النجوم. وبالطبع، لا يحصل عليه، ليس لأنهم سيئون؛ ولكن لأنه لا يعطيهم «في الواقع» ما يجعلهم يرحبون بمنحه المزيد، ويدخل في دوامةٍ من الشعور بعدم التقدير منهم، ويتنامى الغضب داخله، ويترجم ذلك بتصرفاتٍ عدائية، تتسبب بإفساد علاقاته، ما يدخله في دوائر الاكتئاب.

ولعل أسوأ عدو لتقدير الذات المقارنة بالآخرين؛ وقد زاد هذا «وتوحش» مع كثرة التعرّض لوسائل التواصل الاجتماعي، وكثرة الصور والمنشورات التي «تفيض» بنجاح أصحابها وسعادتهم وتمتعهم بالرفاهية وبتدليل شركاء الحياة، وكأنهم «يطيرون» في سماوات الفرح، ويصدّقها بعضهم، ويرغب آخرون في تصديقها ويرفضها القليلون الذي يدركون جيداً أن السعيد والناجح «بحق» لا يستعرض ذلك على الملأ، وأن خلف هذه المبالغات شعوراً بالنقص والرغبة إلى لفت الأنظار.

يدفع كثيرون ثمن تصديق هذه المنشورات؛ فتقلّ ثقتهم بأنفسهم، ليقينهم بأنهم لن يصلوا يوماً إلى ما يقرب من هؤلاء «السوبر»، ويتدنى تقديرهم لذواتهم، ما يؤثر بالسلب على منسوب الرضا عن الحياة لديهم، وهو أوكسجين السعادة وصانع الصحة النفسية التي تؤثر أيضاً على العلاقات الاجتماعية، والنجاح في العمل والصحة الجسدية، ويجعله «فريسة» سهلة لأقرب مشكلة تواجهه لتلقي به إلى الاكتئاب.

وتعزز المبالغة في النشر عن المشكلات الأسرية والعاطفية والخيانات ومشكلات التحرّش وكل أشكال الوجع الإنساني الشعور بالإحباط، وكأننا نعيش في غابة؛ مع ملاحظة الميل لدى كثيرين إلى نشر الأحداث المؤلمة، وكأن لسان الواحد منهم يقول لنفسه: أنا أفضل حالاً من هؤلاء، ويتجاهل أنه ينشر المشاعر السلبية، ويحرم نفسه من السعي إلى أن يكون أفضل، ودوماً الاكتفاء بما نحن فيه من دون السعي، بجدية وبمثابرة، يعد خيانة للنفس، ويصنع التراجع بالحياة، ومن ثم الاكتئاب وتدنّي تقدير الذات، فإن لم نزد سننقص، وهذا ما يؤكده الواقع... ونؤذي أنفسنا بمتابعة المنشورات الحزينة، والتي تتضمن قدراً ملحوظاً من المبالغات «المتعمّدة»؛ للتأثير على المتلقين ولحصد الإعجاب ولزيادة «فرص» النقل.

ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة مساحات «التصحّر»، وليس فقط الجفاف العاطفي؛ بعد الاعتماد المتزايد عليها في التهنئة بالمناسبات السعيدة وبالمواساة عند المرض والموت؛ بكلماتٍ تقليديةٍ بلا حياة، وتخلو من أي «خصوصية» لمن يمر بالموقف، وكأنها ورود بلاستيك. ويحرم الوقت الطويل الذي يقضيه متصفح هذه الوسائل من الاهتمام بعمله، وهواياته، وعلاقاته، فيتراجع فيها، ما يوقعه بمشكلات تجعله يخسر. والخاسر هو دوماً «مرشح» للاكتئاب، إن لم ينتبه، ويسارع إلى إيقاف الخسائر، ومعرفة دوره فيها وتعويض «نفسه» عنها، وهو ما لا يرغب بعضهم في فعله، ويلقون اللوم على الآخرين، فيصنعون خسائرهم بأيديهم، ويضاعفونها أيضاً؛ ولا ترحم الحياة من يفعل ذلك.

> لعل أسوأ عدو لتقدير الذات المقارنة بالآخرين؛ وقد زاد هذا «وتوحش» مع كثرة التعرّض لوسائل التواصل
>
> تجعل كثيرين، من الجنسين، غير راضين عن حياتهم، وتصنع المزاج السيئ، وسرعة الانفعال والانسحاب الاجتماعي

يخذل نفسه من يجعل وسائل التواصل الاجتماعي بديلاً عن «إنجاح» علاقاته الواقعية ما استطاع. ويحسن هنا التنبيه إلى خطأ شائع؛ وهو منح الثقة للغرباء، فهذا يورّط في متاعب وفقدان الثقة بالناس وتراجع تقدير الذات. وتتسبب كثرة التواصل الاجتماعي بالكسل وقلة الحركة، وتراجع «الرغبة» في ممارسة الرياضة، وفي تخصيص أوقات للهوايات والعناية بالنفس، وتراجع الاهتمام بالمظهر، أو صنع إنجازات ترضي صاحبها وتسعده، وتنامي مشاعر سلبية، كالشعور بالوحدة والغيرة، بعد المقارنة بمن «يرونهم» أفضل وأسعد منهم، وكراهية الواقع ورفض «يتنامى» لشركاء الحياة ومعاملتهم بسوء، ما يؤدّي إلى تعكير العلاقات.

وأثبتت الدراسات أن هذه الوسائل تجعل كثيرين، من الجنسين، غير راضين عن حياتهم، وتصنع المزاج السيئ، وسرعة الانفعال والانسحاب الاجتماعي، وتصديق الصور المثالية التي يقدّمها بعضهم عن حياته، ومقارنتها بحياة الإنسان وبحياة شركائه في الحياة؛ فيزرع السخط عن حياته ويحس بالدونية ويصنع أوجاعه النفسية بيديه. وثمّة خطر فقدان الثقة بالنفس والتعرض للسخرية وأحياناً للتنمر، ما يفسد الصورة الذاتية للإنسان، ويجعله في حالة «جوع» نفسي مؤلم، وسعي إلى الفوز بموافقة الناس على مظهره أو صورته، أو ربط ذلك بقيمته، وفعل ما يقلل من رضاه «الحقيقي» عن نفسه ليفوز بذلك. والمشكلة أنها تزيد من صعوبة تعاملاتنا مع الناس، وتجعل بعضهم يبالغون في الحساسية الزائدة وفي رفض أي ملاحظات تفيده.

يعرّض نفسه للاكتئاب من يُفرط في متابعة الآخرين عبر وسائل التواصل، وصدق القائل: «من راقب الناس مات همّاً»؛ فالمراقبة لا تتسبب فقط بالشعور بالغيرة، وربما الحسد، ولكنها أيضاً تؤدي إلى الغضب من رؤية ما يرفضه. والأذكى «ادّخار» العمر والطاقات والمشاعر لما يفيده، والنأي عن الغباوات والمضايقات التي لا تخلو منها أي حياة في الواقع، ولا حاجة لنا بزيادتها.. أليس كذلك؟

كلما زادت الأوقات التي نقضيها على وسائل التواصل الاجتماعي تراجعت الثقة بالنفس، وضعفت الهمة لتحسين الحياة. ولترشيد استخدامها «ذكّر» نفسك بأضرارها، وأوجد البدائل التي تحبها، حتى لا تعود إليها بحكم الاعتياد. وكافئ نفسك معنوياً ومادياً كلما أحرزت أي تقدّم، ولو كان قليلاً. واذا تراجعت؛ لا تقل أبداً إنه لا فائدة، وابتسم لنفسك بحب واحترام، وقل: لا بأس سأبدأ من جديد.

(كاتبة مصرية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads